بتاريخ: ٣١ يوليو ٢٠٢٤ **العدد: ٧٠٤** **المصدر: عربية sky news**

عن برنامج عمل الحكومة المصرية عن الفترة ٢٠٢٤ (رقم ٢)
المحور الثالث "بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات"

استكمالا للعدد السابق في رأى في خبر بتاريخ 2024/7/17 حول الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة (2024-2027)، يتناول هذا العدد التعليق على المحور الثالث في برنامج العمل بعنوان "بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات".

رابط الخبر

الرأي

يتكون المحور الخاص ببناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أربعة أهداف إستراتيجية ونحو 14 برنامجا رئيسيا و40 برنامجا فرعيا على النحو المبين بالجدول التالي:

الأهداف الإستراتيجية	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	
الهدف الإستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي والارتقاء بنوعيته	ضمان التمكين الاقتصادى والتنمية المكانية المتوازنة
		اقتصاد احتوائي قادر على خلق المزيد من فرص العمل	زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر فى الناتج المحلى
		تصحيح اختلال جانبى العرض والطلب الكلى	اقتصاد تنافسى قائم على المعرفة الرقمية
		زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية	
	مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي عبر تبني إصلاحات اقتصادية كلية	الانضباط المالى وتعزيز الاستدامة المالية	
		مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي	
	تبنى إصلاحات اقتصادية قطاعية	زيادة تنافسية القطاع الصناعى	تعزيز تنمية القطاع السياحي
		التوسع فى الصناعات الاستخراجية	تحويل مصر إلى مركز عالمي للوجستيات والتجارة
		تنمية القطاع الزراعى	تعزيز قطاع التشييد والبناء
		تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات	تعزيز تنمية قطاع الطيران المدنى
	تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الازمات	تعزيز الإدارة الاستباقية وتحويل الأزمات الى فرص داعمة	تبنى سياسات لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري
الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	رفع معدلات الاستثمار	تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	
	مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول	تعزيز مشاركة القطاع الخاص	
	حوكمة الأصول المملوكة للدولة	تنظيم ملكية الدولة فى الشركات المملوكة لها	تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة
	ضمان التنافسية والحياد التنافسى	تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق الإنتاجية	
	زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاعمال التجارية	رفع كفاءة وتأهيل قوة العمل
		تبسيط الإطار التشريعى والتنظيمى والرقابى	دعم وتعزيز الخدمات المالية والدفع الرقمي وتسهيل النفاذ لمصادر التمويل المختلفة
		رفع كفاءة الخدمات والمرافق العامة وتعزيز البنية التحتية	التسوية الفعالة للمنازعات وسرعة الفصل فى القضايا الاقتصادية وحل التحديات التى تواجه المستثمر
الهدف الإستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	ضمان توافر جميع السلع في الأسواق	ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية	التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي
		ضمان الاستقرار السعري	
	السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد	تطوير منظومة سلاسل التوريد	رقمنه أسواق السلع الرئيسية
الهدف الإستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	تطوير شبكة الطرق والكباري	المشروع القومى للطرق	محاور النيل
		الكباري العلوية والأنفاق	
	تطوير منظومة السكك الحديدية	تطوير البنية الأساسية لشبكة السكك الحديدية	
	إنشاء شبكة مترو الأنفاق والجر الكهربائي	تطوير شبكات مترو الأنفاق والنقل الحضري	

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن تعدد البرامج الرئيسية والمبالغة في البرامج الفرعية التي تضمنها هذا المحور يعد مشكلة في حد ذاتها خاصة في ظل غياب آليات التنفيذ وصعوبة تقسيم المسئولية.

وبشكل عام يمكن إجمال التعليقات عن هذا المحور في أربع نقاط رئيسية على النحو التالي:

1- ضبابية التوجه الإستراتيجي العام للنمو الاقتصادي
2- استمرار بعض التوجهات التي لا بد من مراجعتها

3- غموض البرامج الرئيسية والفرعية
4- عدم الإعلان عن الأسس التي تم بناء عليها وضع بعض المستهدفات الكمية

وفيما يلي أبرز التعليقات التفصيلية لكل نقطة رئيسية

أولا: ضبابية التوجه الإستراتيجي العام للنمو الاقتصادي

- وجود أكثر من توجه إستراتيجي وكلاهما متعارض، فأحيانا يتم التأكيد على منهج النمو المتوازن الذي يدفع كافة القطاعات وأحيانا يتم الحديث عن قطاعات محددة يطلق عليها رائدة كالزراعة والصناعة والاتصالات وبالتالي عدم وضوح الرؤية حول التوجه الإستراتيجي للحكومة وصعوبة وضع هيكل للحوافز والسياسات بشكل سليم، خاصة في ظل غياب إستراتيجية قومية للتنمية الصناعية وسياسة صناعية محددة.

ثانياً: استمرار بعض التوجهات التي لا بد من مراجعتها

- استمرار الاعتماد على بيع الأصول لحل مشاكل تمويل العجز، حيث تضمن البرنامج إنشاء لجنة لتصفية الأصول تابعة لوزارة المالية تستهدف تحقيق 20- 25 مليار جنيه سنويا حصيلة من عائدات التخارج.

- التوجه في التصدير نحو القطاعات كثيفة الاعتماد على الموارد الطبيعية، حيث تم الإشارة إلى استهداف الصادرات الصناعية وخاصة التي تعتمد على الموارد الأولية والخامات واعتبار البترول قطاعا تصديريا واعدا .

- مازال الفكر العام أنه يتم خلق فرص التوظيف من خلال استهداف الصناعات كثيفة العمل وليس من خلال رفع معدلات النمو، وخلق فرص عمل بجودة مرتفعة. وهو اتجاه لا بد من إعادة النظر فيه في ظل الثورة الصناعية الرابعة

واتساع تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتطلب إدارة مختلفة لسوق العمل تواكب هذه المتغيرات بشكل سليم.

ثالثاً: غموض البرامج الرئيسية والفرعية

يعاني هذا المحور من الغموض بشكل عام، وينبع هذا الغموض من عدة عناصر، كما يلي:

- **عدم وضوح المفاهيم المستخدمة والخلط ما بين المفاهيم المختلفة**

حيث أشار البرنامج إلى عدد من المسميات العامة والواسعة والتي لها أكثر من تعريف دون تحديد التعريف الذي تم وضع مستهدفات له مثل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، والهشاشة الاقتصادية، والفجوة التصديرية، والقطاعات القائدة والقطاعات الرائدة علاوة على استخدام مفهومي التنافسية والمنافسة بالتبادل وكأنهما شيء واحد، وهذا غير صحيح.

- **عدم وضوح بعض البرامج وتكرارها بأكثر من صورة**

- على سبيل المثال: فيما يخص سوق العمل، أشار البرنامج الفرعي الثاني مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي إلى إنشاء نظام قومي لمعلومات سوق العمل دون ذكر تفاصيل عنه، كما أنه من غير الواضح إلى أي مدى يختلف عما أطلق عليه المنصة الوطنية لمعلومات سوق العمل الواردة في محور بناء الإنسان .
- تكرار الإشارة إلى كل من دعم القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات، وإصلاح المنظومة الجمركية بأكثر من شكل؛ تارة يتم تناولها كتوجه إستراتيجي وتارة أخرى كبرنامج رئيسي وعدة مرات كبرامج فرعية .

- **التشتت وعدم التناول الشامل لجميع العناصر المندرجة تحت كل برنامج رئيسي**

وهناك عدة أمثلة على ذلك:

- قصر إصلاح اختلالات العرض والطلب في سوق العمل على منظومة معلومات سوق العمل وهو ما يغفل أبعادا أخرى هامة ومنها الأطر المؤسسية والتشريعية التي تنظم سوق العمل وقضايا الطلب وخلق الوظائف،.. وغيرها.

- قصر الإصلاح الإداري والمؤسسي على استقلال وحدات المراجعة الداخلية والحكومة داخل الوزارات والمحافظات، وهو أمر غير صحيح ويعد تراجعا عن التناول الأشمل الذي تم التعرض إليه في أكثر من دراسة أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول الإصلاح المؤسسي.[1]

- التركيز في حفز الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على برنامج المساندة التصديرية وآليات اختراق الأسواق وغاب عنه أن تحفيز التصدير يبدأ من دعم الاستثمار ورفع تنافسية المنتجات المصرية.

- فيما يخص قطاع النقل واللوجستيات تم التركيز على المشروعات المخطط تنفيذها دون التطرق إلى الإطار الإستراتيجي والتشريعي لهذا القطاع والذي يحتاج إلى مراجعة جادة.

- تطرق البرنامج لبعض المنصات التي تم إطلاقها لدعم القطاع الخاص مثل منصة "حافز" التابعة لوزارة التعاون الدولي، وأخرى لدعم ريادة الأعمال، وهي جهود جزئية لن تؤدي وحدها لحدوث تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال ولن تكفي لاستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

[1] eces.org.eg

رابعاً: عدم الإعلان عن الأسس التي تم بناء عليها وضع بعض المستهدفات الكمية

- تم تعديل مستهدفات التحول الهيكلي من خلال استهداف زيادة أنصبة قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات الي 38% من الناتج المحلي في هذا البرنامج مقابل 35% في برنامج الإصلاح الهيكلي الصادر في عام 2021 دون أي تقييم لما تم بالفعل .

- بعض الأهداف طموحة بشكل غير واقعي وغير قابلة للتنفيذ في الإطار الزمني مثل استهداف 85% تغطية خدمات التأمين للسكان بحلول 27/26 ونحو 94% نسبة تغطية الإنتاج المحلي من الأدوية لاحتياجات السوق (27/26).

- من غير المعروف الأسس التي تم عليها استهداف رفع مستوى الأسر الريفية بما لا يقل عن 77% من متوسط دخل الحضر.

- مضاعفة عدد المشروعات لبرنامج تنمية الصعيد بينما لم يتم إعلان نتائج المشروعات الحالية.

- استهداف معدل نمو سنوي للإنتاج القطاع الصناعي بالأسعار الجارية 31% عام 2027 /26 والأصل أن يكون معدل النمو حقيقي، أي بالأسعار الثابتة.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ٢٠٢٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)
جميع الحقوق محفوظة.